



بعد تعميم تعليمات استثنائية للجبهة الداخلية "بتخزين غذاء وماء"
تهافت على شراء المواد الغذائية في
اوساط المواطنين العرب واليهود
وسط مخاوف من حرب طويلة المدى

● الجبهة الداخلية: "توقيت نشر التعليمات كان خطأ"
● رؤساء مجالس في النقب يدعون اصحاب المحلات
لعدم استغلال الحرب ورفع الاسعار: "اتقوا الله في أهلنا"

تَوَادَهُمْ، وَتَرَاحُمَهُمْ، وَتَعَاطُفَهُمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحَمَى). أعرب أهالي البلدة وضواحيها عن امتعاضهم واستيائهم الشديد لظاهرة رفع الأسعار في ظل التطورات الأمنية المستجدة في جنوب البلاد. علما إن السلع الأساسية متوفرة وليس هناك ندرة. وبهذا نناشدكم بتخفيض أسعار السلع والمنتجات الأساسية. إن الاسعار الحالية مرتفعة جدا وتشكل عبئا على المواطنين وتستنزف دخلهم المتهاك خاصة في هذه الظروف الاستثنائية".

واضاف قائلاً: "استغلال الظروف الطارئة ورفع الاسعار واستغلال الطلب المتسارع على السلع والمنتجات لا يمكن أن نقبل به وهو مرفوض شرعا ووطنيا".

رئيس مجلس عرعر النقب: "سيتم اتخاذ إجراءات قانونية صارمة ضد من يستغل الظروف ويرفع الاسعار"

من جانبه، وجه نايف أبو عرار رئيس المجلس المحلي عرعر النقب نداء الى أصحاب المحال التجارية، قائلاً: "نعيش جميعاً في أوقات صعبة وحالة حرب، حيث يتعرض مجتمعنا للتحديات والضغوط بسبب الأوضاع الحالية. في هذه الايام الحرجة، نناشدكم بشدة بعدم استغلال هذه الظروف الصعبة من خلال رفع الاسعار على الناس. نسألکم بالله ان تتقوا الله في أهلنا والتضامن والتعاون معنا لتخطي هذه الأزمة. نرجو الامتناع عن رفع الاسعار بشكل غير مبرر، من أجل مساعدة أهلنا في هذه الفترة الصعبة والمحافظة على استقرار الاسعار".

وأضاف: "في حال تقدم اي مواطن بشكوى ضد اي محل تجاري يستغل الظروف ويرفع الاسعار، سيتم اتخاذ الاجراءات القانونية الصارمة ضده، ونرجو من المواطنين طلب وصل شراء للتأكد من الاسعار".

والتدابير اللازمة للأيام القريبه، كخطوات أساسية تحضيرية للمرحلة القادمة، وذلك على نحو ما يلي:

- تجهيز مكان آمن، وإمداده بما يلزم للبقاء فيه لمدة 72 ساعة على الأقل.
- التزود بماء يكفي لمدة 72 ساعة على الأقل، بحيث تكون كمية المياه بمعدل 3 لترات للشخص يومياً.
- التزود بمخزون كاف لمدة 72 ساعة من المواد الغذائية الجافة والمعلبة.
- التزود بإضاءة أو مصباح يدوي يعمل بالبطارية.
- التزود بوسائل استقبال التنبيهات والتحديثات - راديو يعمل بالبطاريات والبطاريات المحمولة للهواتف المحمولة.
- التزود بالأدوية الشهرية، لوازم طبيّة أساسية، وحقبة إسعافات أولية.
- التزود بالمستندات الشخصية والشهادات والنقود.
- تجهيزات خاصة للأطفال أو الحيوانات حسب احتياجات أفراد الأسرة.
- الامتناع عن التجمهرات بأكثر من 10 أشخاص في نفس المكان.
- وأردف البيان: "كما نؤكد على ضرورة أخذ الحيطة والحذر في الأماكن العامة إن دخلناها مضطرين، والامتناع عن الدخول في نقاشات أو مواجهات مع معادين، كما ونتوجه بطلب من شباب مجتمعنا، بالامتناع عن التعقيبات ونشر الصور في الشبكات الاجتماعية على اختلافها".

رؤساء مجالس في النقب يدعون اصحاب المحلات لعدم استغلال الحرب ورفع الاسعار: "اتقوا الله في أهلنا"

على صعيد متصل، ناشد رئيس مجلس كسيفة المحلي المحامي عبد العزيز الناصرة أصحاب المحلات التجارية في النقب، بتخفيض أسعار السلع والمنتجات الأساسية وتجنب رفعها، قائلاً: "أصحاب المحلات التجارية، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- (مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي

تهافت عدد كبير من المواطنين في منطقة المثلث، على شراء مختلف السلع والمواد الأساسية في ظل المخاوف من إجراءات صارمة في البلاد مع اندلاع الحرب. وشهدت مختلف المحال التجارية تعج بالمواطنين، والرفوف شبه خالية، من بينها رفوف الحليب، الأجبان والألبان، وذلك بهدف ضمان توفر ما يلزمهم في حال اضطروا للبقاء في المنازل والملاجئ لفترات طويلة.

الجبهة الداخلية: "توقيت نشر التعليمات كان خطأ"

من جانبه، قال المتحدث بلسان الجبهة الداخلية، حليلك سوفيير بعد أن شهدت المحال التجارية في شتى أرجاء البلاد، بما في ذلك في بلدات عربية، تهافتاً كبيراً وازدحاماً من الناس الذين توجهوا لشراء المعلبات، والماء وغيرها، قال "أن الجبهة الداخلية أخطأت في توقيت نشر التعليمات التي حثت فيها الجمهور على تخزين المياه والغذاء بكمية تكفي لمدة 72 ساعة". وقال سوفيير: "الدولة لديها كمية كافية من المياه التي بالإمكان توزيعها على الجمهور في حالة الطوارئ". وتابع سوفيير قائلاً: "قد يكون خطأ في توقيت نشر البيان، وأنا لا أقول انه لم تكن هناك أخطاء". وأوضح مصادر في الجبهة الداخلية "أنه في حالات الطوارئ، بالعموم، من الأفضل ان يتأكد الناس من وجود غذاء وماء يكفيهم لمدة 3 أيام، وان نشر البيان كان في اطار هذه التوصيات، ليس أكثر".

بعد تعميم تعليمات استثنائية للجبهة الداخلية بتخزين غذاء وماء - الجيش الاسرائيلي يوضح: "لا يوجد تغييرات في التعليمات"

الى ذلك، أصدرت قيادة الجبهة الداخلية، منتصف الاسبوع، تعليمات استثنائية للجمهور، وقالت انه "في ضوء تطور القتال في مختلف القطاعات، يجب إعداد المعدات التي تسمح لكم ولعائلاتكم بالبقاء في المنطقة المحمية لمدة تصل إلى 72 ساعة: إمدادات المياه بمقدار 3 لترات للشخص الواحد يومياً، وإمدادات من الأغذية الجافة والمعلبة، وأجهزة الإضاءة أو مصباح يدوي يعمل بالبطارية، ومعدات تمكنكم من تلقي التنبيهات والتحديثات - راديو يعمل بالبطاريات وبطاريات للهواتف المحمولة والأدوية، مجموعة إسعافات أولية، وثائق شخصية، نقود، معدات للأطفال أو الحيوانات، حسب احتياجات أفراد الأسرة. تذكروا تعليمات قيادة الجبهة الداخلية لإنقاذ الأرواح".

هذا وأعلن الجيش الاسرائيلي بعد وقت قصير من اصدار "التعليمات الاستثنائية" بأنه "لا تغيير في تعليمات الجبهة الداخلية. وان استخدام كلمة تخزين لم يكن ناجحاً".

الهيئة العربية للطوارئ توجه نداءً للمجتمع العربي

من ناحيتها، وجهت الهيئة العربية للطوارئ نداءً للمجتمع العربي باتخاذ الاستعدادات والتدابير اللازمة للأيام القريبه وقالت في بيان وصلت نسخة عنه لصحيفة بانوراما: "في ظل تطوّر الأحداث الأمنية في الساعات الأخيرة، ووفقاً للتعليمات الصادرة عن الجبهة الداخلية، توجه الهيئة العربية للطوارئ نداءً لمجتمعنا العربي باتخاذ الاستعدادات

رسمياً: وزارة الداخلية تصدر مذكرة قانون لتأجيل انتخابات السلطات المحلية بثلاثة اشهر

يلي: "أصدرت وزارة الداخلية مذكرة قانون حسبها سيتم تأجيل الانتخابات بثلاثة أشهر حتى نهاية كانون الثاني. سيتم عرض المذكرة أمام الحكومة وبعدها ستعرض امام الكنيست للمصادقة عليها وهي تقترح تجميد الوضع القائم".

واضاف البيان: "الفعاليات التي تقام حتى موعد المصادقة على المذكرة سوف تستمر، وبعد المصادقة عليها ستقام الفعاليات وفق موعد الانتخابات الجديد. كل ذلك وفق موعد المصادقة على الاقتراح".

وختم البيان: "بما يتعلق بالتساؤلات التي تطرح حول استمرار عمل رؤساء المجالس والاعضاء، فان "تجميد الوضع" يعني الاستمرار وفق الوضع القائم حتى موعد اجراء الانتخابات الجديد".



صورة للتوضيح فقط - تصوير shutterstock_Roman Yanushevsky

من شحادة سامي عازم مراسل صحيفة بانوراما

أعلنت وزارة الداخلية في بيان صادر عنها وصلت لصحيفة بانوراما، اول أمس الأربعاء، انها أصدرت مذكرة قانون لتأجيل الانتخابات للسلطات المحلية والمجالس الاقليمية التي كان من المقرر ان تجري يوم الثلاثاء الموافق 31.10.2023، وذلك بسبب الحرب. وجاء في نص مذكرة القانون: "على ضوء الحرب التي تخوضها دولة اسرائيل، وبسبب الصعوبات في ادارة انتخابات في هذه الفترة، يقترح تأجيل الانتخابات 3 أشهر".

كما يتضمن نص مذكرة القانون "أن النشاطات التي تم تنفيذها بناء على تعليمات القانون، ستبقى سارية". على صعيد متصل، جاء في بيان توضيحي لاحق من وزارة الداخلية ما